

C

911 8694

209

Ar-Rashidiyya, shurh al-Sharifiyya
(art of disputations).

c

203
The first of the first of the first
of the first of the first of the first

209

ما لک عبدی بن عبد الله
مدرسه محمدیه

Archives,
16. XI. 26,
4. 1. 1.

44

44

فلا تمكنا منكم يا
فلاحكم

او سطره علی یادش
 وضع کردی و این سطره
 را بر روی دیوار
 نصب کردی و این
 سطره را بر روی
 دیوار نصب کردی
 و این سطره را
 بر روی دیوار
 نصب کردی و این
 سطره را بر روی
 دیوار نصب کردی

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or document, showing significant wear and tear. The text is written in dark ink on aged, yellowed paper. The script is dense and appears to be a form of Arabic calligraphy, possibly from the Ottoman or Persian periods. The text is arranged in several lines, with some words being larger and more prominent than others. The overall appearance is that of an old, well-used document.

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد لبدء بعد التمسك بالتسمي بحمد الله سبحانه اقتداءً بحميد النظام ومغلا
على حديث جيز الانام عليه في حاله الخيرة والسلام وهو كل امرئى بال لم يبدأ
بحمد الله هو قطع هو الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الا خبراى حصة او
كصفات الباري واللام فيه الخفى او الاستغراق وكتمل ان يكون اللهم
الى الحمد المحبوب والمرضى له تعالى المذكور في قوله عليه السلام الحمد لله العباد
حمده جميع خلقه كما يجب تعالى ويرحمه واقضار اسمه لعله تكون باء الله
وله وام وقدم الحمد لله المناسب لل مقام ولما نزل الاصل عليه عليه وتكون
للحمد وكتمل ان يكون احدا لا يكون المحيى وكلها الله تعالى متفقنا للحمد فان الاخبار
بذلك الحمد عين الله والحمد على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الكائنات
لا اسم له فهو الواجب بالذات كما قيل لانه بنا بينه دلالة كلمة التوحيد عليه ولذلك
اختار ذلك دون الرحمن ثم اراد بعد الابعاد الى استحقاقه بصفات الكمال بالاعمال
ان يفضل بوصفها مع الاسعار بمراد الاستتملال فتعالى الله عن كل ما عجز حكمه مريرا
بالمنع من ان العونى وكتمل ان يكون المراد الاصطلاحى كجمل انظار المنكرين
انكار لوجود ما ان تاملوا فيه ارتدوا عنه مثل قوله تعالى لا ريب فيه ولا نكسر
لحقناؤه وفزه ثم لما كان نبينا عليه السلام وصيلا لوصول حكمه الى اصحابه
مرسدين ان اردت الخيرة بالصلوة فقال والصلوة وهى من الله
فاناسب الى العبد سبحانه تعالى يراد بها الرمة الكاملة واذا نسب الى
يراد بها الاستغفار واذا نسب الى المؤمنين يراد بها الصلوة

عالم محي عظم في الدنيا باملا ذكره وابقا سنة يوت في الدنيا بتنفيع
والتصنيف اجر علم على سيد انبيائه وهو نبينا عليه السلام كما ورد في القرآن
سبحانه ادم ولا تخزي والبنى هو ان مبعوث في الدنيا الى الفلق
لتبليغ احكامهم بالان كان ذالك ربه ربه محمد وه لبيحي سولا واصنافه
الانبياء تلك مستغراق في تناول الرسل انما ولا فقال نبينا داخل فيهم فيهم
كونه سيد الانفس لاننا نقول حكمه الله العقل بخبره عليه السلام عنهم عليهم السلام
نقول له تعالى والدين على كل شئ قدير وسند اوليائه السند ما استند اليه واوثاياه
تعالى حواصدهم من ان يكون الانبياء او غيرهم لكن كونه نبيا عليه السلام به الله
العقل والظاهر ان يكون المراد بالاولياء هنا سوى الانبياء والاولياء الصالحين
والاخوة ما في لفظه السند والسند في لفظه التقييد على احبابه المعارفين لا عند الله
في الكفاية المشركين للتوحيد ورسالته صلى الله عليه وسلم بالان والسنن
والانبياء في نفوسهم بحيث يحرموا من الايمان بمثل انهم سور عنه ولم يبق
في مكة مشرك الا ويظهر الايمان والاحباب الذين يكونون مع الله عليه وسلم
بتبليغهم وتخلص اعتقادهم والال داخل فيهم فالحاجة الى التفسير بهم وللان
يذهب عليك ما في لفظ المنع والتفصيل والسند والمعارضة في امر الاستدلال
المدعى لاداب المقال كما نسب هناك عليه من احوال وتجزئة الظروف الزمانية
واذا قطع عن الاضافة ينبغي كما ترى هنا والعامل فيه معنى الاشارة في قوله هذه قواعد
البحث ترك الفاء لئلا يحاج الى توهم المتوهم يعني ما احضره الذهن من المراتب
الاثني المصور بصوره المبصرة موركلية يعني منها جزئيات الالفاظ الصحيحة
التي هي في اللغة التفصيل والتفصيل في الاصطلاح على ما حمل شئ على شئ
وعلى ما ثبت في الجواب بالليل وعلى المناظره والمراد هنا ما ثبت في المعاني
ولا شئ في اراده المعاني الثاني سوى انما يصدق على المنع وليصدق
على اسات المعامل حكما بالاستدلال في خصم بخاصة في احوال واما الال في تطبيق

ارادة لانه ليقدر على كل حكم في الذين او في المقال منضمته في جميع ما ان جربوا
او لخصيص على اهل لما الى الامور يجب استحضارها في من المناظره وهو علم يعرف
به كيفية اداب اثبات المطا او يبينه او يفي دليل مع احصم الباعث على منطقه
التي من كونه صحيح او يقيما سموها او غيره صيانة للذين من الفصل الى
ليصلون الذين المناظره ان بسلك بطريق لا يوصل الى المطا قال انك
ما لم يعلم الطريق ولم يطلع ما يجب رعايته في السلوك فيمن رعايته ولم يصل
الى ما اراد ومعلومه اليه من رغبه في ما ذكر او لفتب على انه حال مترادف او متماثل
على مقدمه وهو ما يتوقف عليه السمع في هذا المقاصد وجه البعير والجان
تسمه وضاعه وهي ما يتم به الشيء اما المقدمه في الترتيبات اي اما المقوم
الشيء الذي هي مقدمه في كونه في هذه الرساله في مخففة في الترتيبات وما يتعلق
بها والمقدمه ما حوزة في مقدمه الجبش ووجه المناسبه في رغبه في احد من المحصيلات
والتوقيفات جمع توليف عن الموقوف بها من المصدري ان في الفكر والنظر
للمحصل لقصوره ولا كانت المناظره هي المقصود بالنظر بها فذمها وادبها بتوقيفها
وقال المناظره ما حوزة اما في النظر عن ان ما ذهبا شي واحد وفي النظر بمعنى
الابصار او بمعنى الالتفات النفس الى المعصولات والتامل فيها او بمعنى
الاستطارة او بمعنى المقابله ووجه المناسبه في حقيقه في الاول اعاد الى انه
سواء يكون المناظره ان متمثلين بانه لا يكون احدهما في غيره القول
الكمال والا فانه في هذه النقصان وفيه البالث الى اوله والاقبال
بان لما يقول ما لم يتامل فيما يريد ان يقول وفي الرابع الى انه جدير ان ينظر
احد المتخاصمين الى ان يتم كلام الاخر لان سلكه في صاق كلامه في الاصطلاح
يقال لما يقول بقوله فوجه المتخاصمين في النسب بين الشيء وبين الظاهر
للمصواب يريد قد سمره ان المتخاصمين اي الذين يطلب احدهما في طلب
الاخر اذا نواهما بين الشين الذين احدهما محكوم عليه والاخر محرم

في النسب

والفان

عنه كان ذلك التوجه في الغير كما كان كمال الحكماء والاشترقيين وكان فرضهما
في ذلك اظهار الحق بالصواب ليس ذلك التوجه مناظره في الاصطلاحه او رد
بهمنا سبحانه ان تاملت فيما تلونا عليك نظر لك انذنا في احد هما ان
العرض في توجه كل من المصنفين او احدهما قد يكون تنقيب صاحب الالام
نقطة ولا يرضى في هذا التوجه فلا يكون جامعاً وما بينهما انه اذا فرض مناظر
ان يبلغ حاله في التنقيب الى ان يعلم كل ما في صوره صاحبه ويشارك كل في نفسه
مع الا مناظره كالمناظرات الواضحة بين الحكماء والاشترقيين لا يصدر
السوف عما مثل هذه المناظره لان الموضوع قول كل خلاف ما يقوله الاخر ثم
المراد بالنسبة البعيدة ان يكون حمله او القسالة او القسالة او القسالة
ان كان ادراك المصنفين ان يعرفوا المناظره والاداب يصولهم الى النظر
في اجابته في النسبة بين الشئين اظهار الصواب وما كان يرد على
ذلك ان النظر في اجابته لا يبدى على ما اذا تنقرب الى ما جرد المنع وهم
الاجابته في المصنفين والمناظره لا يوجد الا بينهما وان كان يمكن
وضع الاول باراده التفات النفس الى المعاني في النظر دون ترتيب امور
معه لست ادى الى تحويل وضع الثاني باراده المتأصلين في اجابته
حسب نظام العرف عدل اقصه قد سكره عن القيد وذكرا لا يرد عليه
شي مما ذكرتم ثم اعترضنا به قد ينظر الى المناظره من حيث هو بقوله اظهار الصواب
ولما في ما في غير ذلك حيث لا يلزم من كون الشئ عرضاً في فعل ان يوجد ذلك
عرض عقيب ذلك الفعل كما كان عرض ذلك المقترن في عرض هذا الكلام
فعله العرف العلم ولم يحصل ما قصد من المرام ولقد دراهمه حيث عرفت
مناظره ما وجده في نفسه الناظر العقل الرابع لها فان التوجه على صورته والنتيجة
فان عليه والنسبة على ما وى واظهار الصواب على غايته والعقد الاحمر
في المجادلة والمجادلة فالاول ما في بقوله المجادلة في المناظره لاظهار

الصواب بل لا لازم ان خصم فان كان المجدل مجيبا كان سويل لا يلزم من
عن الراجح الغير اياه وان كان سائلا كان سويل لا يلزم للغير وقد يكون الراجح
والمجيب كلاهما محاذيين فلذا قال قدس سره اي انما روى القائل ان
واما اذا كان المحاذي احدهما كان شأن غير المحاذي ان لا يوجه اليه قول المحاذي
ويعرض عنه غلب المحاذي واطلق صيغته ذكره والثاني ما ينبغي بقوله الظاهر
هذه اي المندرجه لا تظهرها بالصواب الا انه لا لازم ان خصم ايضا كما انه لا
ليس بالظاهر الصواب وتذكر الغير انه لان المصدر في التاخير كونه
ثم لما خرج من كونها عين نظره وصديقهما الغرض بهما من حقيقة تعلقها
حقائق الاشياء بتبينها صناديقها وكان النقل في الكتاب او في نسخة
في زمان او في الاماكن بالبدليل لكونه معيضا الى كونه في زمان او في مكان
فقال والنقل هو الانتقال بقول الغير عما هو عليه بحسب ما يظهر من قول
الغير سرده انه يلزم في النقل الانتقال بقول الغير بحيث لا يتغير لفظه بل اعماله
الاسان به عما وجه لا يتغير عنه ومع ذلك يلزم اظهار انه قول الغير كان يقول
مثلا قال ابو حنيفة به العينه في الوصف ليس بغرض واما الاسان يقول
الغير عما وجه لا يظهر منه انه قول الغير لا جري ولا كنه وارساره فنواقتصر
به المستحسن من اصطلاحهم ثم اعلم انه بعد ما فعل احد المحاذي صحت قول
ان كانت صحة كونه مطابقا لواقع معلومه للملوك فلا يلزم طلب صحة ما
العلم بذلك لو طلب لصحة كان مكابرا او محاذيا وان لم يكن معلومه
لا بدله في الصحيح وان لم يكن مناطا ولذا اردت قدس سره لولف المتن
سواء في قول النقل هو بيان صدق نسبة ما الى قول
لغيب الى المنقول عنه وقوله الصحيح النقل اولى في قول المحدثه بحسب النقل
لان الظاهر معناه كونه النقل صحيحا ولا يطلب ذلك بل يطلب الصحة
ان ما نقل الى المنقول عنه منسوب اليه نفس الامر فافهم

لان اخص من مصلحات النقل والحد من هذا اولى من قول البعض بان كان المضاف
 انما يكون في زوائد اذ في العوقول نصب نفسه لاثبات الحكم الذي يقتضي لانه
 مثبت الحكم بخبر الذي يظهر من حيث انه اسات فلا بد مما قيل انه يقتضي هذا
 التعريف من القائل بالقبض بالقبض الاجمالي والمعارض وبما ليس بعد حسن في
 عزمه لاننا لم يفتقد بالاسات الحكم من حيث انه اثبات بل من حيث انه نفي
 الاسات الحكم يقتضي بطلانها انما هو من حيث انه معارضه للدليل بالبرهان
 اذ كان نظرياً بالوالتشبيه كما اذا كان بديهي غير ان في قول الله فيما يقتضي عنه فغيره
 لان التشبيه للبعيد لا يثبت كما في قولهم ان فلان قد مات فلان لا يثبت من غير
 للاسات لا يصح لعلق قوله بالتشبيه بالاسات فكيف حكم بالاسات في التوقيف
 اى اراده خلاصتها في الظاهر فان كان يقتضي العلق بآراء عموم المجاز في الاسات
 ذلك يراود بالاثبات على ان الحكم في هذه النماط وذلك قد يكون بالاثبات
 وقد يوجد بالظاهر ثم عرف هؤلاء المصنفين العلم والدين في شرح الرسالة
 العنصرية المدعى بقوله هو من بعيد مطابقة التسمية للواقع وقيل فيه نظر اذ هو
 يقتضي على كل من قال محله لا فاذا ثبت ان كل ما يقتضي بالاسات لكن يمتنع في
 ما يقتضي كطراف الشكليات فلا يكون التعريف مطراد القول من كلامه ان
 المدعى من يقتضي نفسه لافاده خطابقة التسمية للواقع على ان اطراف
 المشكليات هي ان تكون اطرافها ليست على علم المدعى ان شئ من العلم
 الذي لا يمتنع الا وان شئ من الدليل العلمي لم يمتنع الا وقد استعمل كل
 من المصنفين في اخص من مصلحات النقل والحد من هذا اولى من قول البعض بان كان المضاف
 انما يكون في زوائد اذ في العوقول نصب نفسه لاثبات الحكم الذي يقتضي لانه
 مثبت الحكم بخبر الذي يظهر من حيث انه اسات فلا بد مما قيل انه يقتضي هذا
 التعريف من القائل بالقبض بالقبض الاجمالي والمعارض وبما ليس بعد حسن في
 عزمه لاننا لم يفتقد بالاسات الحكم من حيث انه اثبات بل من حيث انه نفي
 الاسات الحكم يقتضي بطلانها انما هو من حيث انه معارضه للدليل بالبرهان
 اذ كان نظرياً بالوالتشبيه كما اذا كان بديهي غير ان في قول الله فيما يقتضي عنه فغيره
 لان التشبيه للبعيد لا يثبت كما في قولهم ان فلان قد مات فلان لا يثبت من غير
 للاسات لا يصح لعلق قوله بالتشبيه بالاسات فكيف حكم بالاسات في التوقيف
 اى اراده خلاصتها في الظاهر فان كان يقتضي العلق بآراء عموم المجاز في الاسات
 ذلك يراود بالاثبات على ان الحكم في هذه النماط وذلك قد يكون بالاثبات
 وقد يوجد بالظاهر ثم عرف هؤلاء المصنفين العلم والدين في شرح الرسالة
 العنصرية المدعى بقوله هو من بعيد مطابقة التسمية للواقع وقيل فيه نظر اذ هو
 يقتضي على كل من قال محله لا فاذا ثبت ان كل ما يقتضي بالاسات لكن يمتنع في
 ما يقتضي كطراف الشكليات فلا يكون التعريف مطراد القول من كلامه ان
 المدعى من يقتضي نفسه لافاده خطابقة التسمية للواقع على ان اطراف
 المشكليات هي ان تكون اطرافها ليست على علم المدعى ان شئ من العلم
 الذي لا يمتنع الا وان شئ من الدليل العلمي لم يمتنع الا وقد استعمل كل
 من المصنفين في اخص من مصلحات النقل والحد من هذا اولى من قول البعض بان كان المضاف

او انظر هارة بالتبنييه وحيث انه قد يكون الحكم المدعي به لهما او ليا ويمكن ان يقال اذا
كان الحكم كذلك لم يحق المناظره لانه لم ينكره الا بما دل بل مما يبرهه وليس من ذلك من
حيث انه يزود عليه او على دليله السؤال او البحث مسئله وبموجبها من حيث انه يستحق
منه الدليل سمى من حيث انه قد يكون على قاعده وقانونا والمطلوب العلم بالحق
نظوري كما هي الاشياء مثلا او تصديقي مثل العالم حادث وليس من حيث
انه موضوع للمطلب كانه يقع فيه الطلب المطلوب ايضا وقد يقال ان المطلوب
يكون المطلوب لما يطلب به التصورات مثل قوله الا ان ما هو والتصديقات
كما يقال هل العالم حادث وما كان الكتاب المطلوب النظوري بالبرهان
والكتاب التصديقي بالدليل وكذا كانت التصورات متقدمه على التصديقات
فقد تم تفصيل التعريف كمن يعلم من ان اسم تعريف فقال في التعريف اما حقيقة
الصدق به كحصيل صورته غير حاصله فان علم وجوده في حق الحقيقة اي ان تعريف
بحسب الحقيقة والاشياء الاسماء واما لفظي بقصد به تفسيره لولا اللفظ اعلم ان
التعريف اما كحصيل في الذهن صورته غير حاصله او لفظي غير صورته فاصد هما
عدا ما الثاني لفظي اذ فانه من معرفة لفظ اللفظ ما زال معنى معين كقولنا
الوجود في الاسم وذلك قد يكون مفردا كما ذكرنا وقد يكون مركبا كقولنا
الوجود حيث صرح العلماء بانها لفظية والاول اما كحصيل في الذهن صورته
علم واحد كما يجب لنفس الامر كلفظ الانسان بانه حيوان ناطق او لا
بان لا يحصل الا صورته لا وجود لها كما يجب الاصطلاح من الماهيات
الا اعتبارية كلفظ الكل بانه لفظ وضعي منع مفرد في الاول تعريف بحسب
الحقيقة والثاني بحسب الاسم وقد استدل المحقق الطوسي الى ان التعريف اللفظي
يناسب باللفظ والحقيقة لغيره لا لافعال لعدم الحقيقة في ما يجب الحقيقة
ما هو بحسب الاسم لاسم الى نفسه والى غيره لانا نقول ان اراد المصنف
بالحقيقة ما هو معروف ما يلد الشيء المسمى ان يكون ذلك الماهية موجودة او لا

بوجوب اقصافه بالعدد معرفة اقصافه الموجوده وبما هو كالمسمى بالعدد معرفة
الاغصاف بالاصطلاحية كما يظهر لك في وجه الضبط ثم انسخ ابن اناحب ذكره
توليف المظهر فله بلغظ اظهر مرادك وورد عليه ان توليفات الوجوه والظواهر
مع انهما لا تتوقف بالترادف لانه المراد من اوصاف الموقوف والوجوب منه
انه اذا فقد الموقوف لم يتركب لا يفتقد به نصيبه بل هو كالحق في حيث هو مجموع
فيكون مع بالمراد وحكي ولا يخفى ما فيه من الكلف فظهر بذلك ما وجد في قولك
الى ما ذكره من كسر حرف اليريل وقال والدليل هو المركب في قضيتين للتعرف
الى بقول نظري في التوقف اولى من التوقف المشهور وهو الذي يعلم في العلم
العلم بشي اذ غاية يرد على طاهر المرومات بالنسبة الى لوازمها البينة وان يكن
توجيهه بان انكره بالعلم بالتوقف والمخفى ما يلزم من التوقف به التوقف بشي
او بطريق الاكساب كما يتفاد منه كله في قولك ان التوقف على التوقف اليريل
اللافتي السبيل الانتاج في الاستدلال فظاهر وان ارد السليم كما هو الظاهر
عمل الاستدلال على المناسبات الملائمة للاحكام المتعارفة كما صرح به
المفسر في كسر حرفه فاشبهه شرح المختصر ولا يرد شي في ذلك على هذا التوقف حتى
يختار في الجواب الى الكلف لكن يبقى انه لا يسأل الدليل الفاسد حيث لا
يكون موديا الى المظنة انه قد تركب الدليل من اكثر من قصيد ولا يسأل الدليل
وجواب الاول للامانة للتأدي للقرض اي ما يكون تركبه لقرض السادى اتم
في ان يكون ذلك القرض بعد التركيب فاصلا او لا وجواب الثاني ان الدليل
المركب من اكثر من قضيتين في اقصافه دليل الى اودله والحق ان الدليل لا تركب
المازى قضيتين فيجب وقوله في فصل اول من قول السبعين في مقدماتين او
المقدمة في المشهور معتبر باجمل جزاويل فيوام الدورم اعلم ان هذا التوقف على
احكامها وما علم اراي الاصوليين فيقولون ان التوصل ليعجز النظر في اصولها الى
بجزئها كالعالم مثالا فانه من مامل في احواله للشمع النظر بان يقول انه متوفر

وكل منتهى حادث ووصل الى المطلوب جري وهو قول العالم حادث فلو ان
العالم دليلي وعنده اكمل او شئ العالم مشروط بكل معصاة وان ذلك امر
من محضين لا زاله حقا البديهي الجزل لا ولي يستثنى منها وقد يقال بل زوم
العلم الى ما يفي به الصدوق به الصدوق اليقينتي يفي به دليل ولزوم العلم
اماره ويستثنى الى بلا حظ الى المراتب الاسلام الى المتكسبة المحضه
لما يقال كما ذكرنا العلم انه دليلي عدم صدقها الا في العجز انما لا يخرج
كل عقل الى العقل لا ونترك المصداق كره لفظ الشئ المذكور في كلام المقدس
في قوله ما يفي به العلم به العلم بشئ اوجه لا يرد الى المدلول فذلك هو عدمها
فكيف علم لفظ الشئ فالحاج الى ان يجاب بان المراد بالشئ ما يمكن ان
يعلم ويخبر عنه ثم لما كان الدليل لا بد له في السادة الى العجز عن معرفته وذكر
التعريب بعد معرفته هذا التعريب فقال التعريب هو في الدليل على وجه
المطافه كان الدليل يفتي في السلام السمين وان كان ظننا سلام الظن
به والمراد بالسلام ما عرفت التعليل بين علمه الشئ والمراد بان العلم العلم
التي لا تعرفه السمين ما يعتبر الى المقصود لا يصلح في السمين العلم بالمطلوع
لا يحصل في العلم التي لا منقطع ما قيل ان لا يصح بهذا اراده العلم التي
ولا اراده العبد التي قصه ولا اراده اعم منها اما الاول لان فلان العوام لا
يدري بما يخص معين او ما التي تحت فلان العبد بالحق الامر لا وجوب العلم
ما لمعلوم والمقصود ذلك وما اجاب بعضهم في ان المراد الاول بقوله ان العلم
لا يحصل الا به لا يكون في شئ لا في مجرد كون ذلك لا يجوز كونه في شئ وقد
يجاب بان المطلق صرف الى الكامل والكامل في العلية في التامه غير
التمام في قوله الشئ التام والمعمود الشئ الذي هو المعلوم في العلم في
معين لا يشهدا والعلة اعم من ان يكون في شئ او بعينه ما يحتاج اليه الشئ في ما به
لان لا يتصور ذلك الشئ بدون كالتقديم والركوع والسجود والعقد الا حيزه

المطلوب

للمصلوه ويسمى ركن اوفى وجوده بان كان موثرا فيه اوفى موثرة قدام الوجود
 بدونهما كالمصباح بها وجميعه اي مجموع ما ذكرنا مما كحاج اليه وجوده او ما يسمى يسمى
 عليه تمامه بقى بهذا الكلام ويروى انه ان كان المراد بما كحاج اليه وجوده ما يكون
 موثرا فيه كما ذكرنا بل هو يعرف العلم المطلق ولا يصدق على الشئ كالاشياء
 للمصلوه لكن لا يصدق بكون العلم التام بما يقع العقل والشروط والا
 ان يدعى كقول الشرح وطحا حارج عن العلم التام ولا كان العقل لا يتصور
 بصورة القياس الاستثنائي المتضمنه للملازمه احتياج الى تفسير
 الملازمه محال الملازمه هي والتلازم والاسلام في اصطلاحهم
 واحد كون الحكم مقتضيا للاحترام اي الحكم احراز بان يكون اذا وجد مقتضيا
 وجد مقتضيا وفي وقت وجوده يكون النفس طالع وكونه انما هو موجودا
 فان احكامنا بالاول مقتضيا للحكم بالآخر ولا يصدق معنى المقتضيا على
 المنطقين في الوجود لكون الالات ناطقا وكون احكامنا متساويا
 حارجا الى تعبد الاصل بالضرورة ثم انه خص الملازمه بالحق من وان
 تحت قد تحقق بين المفردات ايضا اما لانها محصنة في اصطلاح
 بالاصنافا واما لان الملازمه بين المفردات في احصائه ملازمه بان
 الاحكام كما يظهر ما ذكرنا من احوال الملازمه بين المعقضي اسم فاعلى يسمى
 ملازمه ما ذكرنا في الملازمه بين المعقولي يسمى لازما وقد يكون الاسطرلاب
 من ايمانين في يتيصور مقتضيا يسمى ملازمه واي تصور يسمى لازما ثم اعلم ان
 قدس سره بان الملازم والملازم وتسمى من المدلول مع الدليل لا سيما
 ما يدعى المعقضي بطلان الملازم كما يرد على اصل الملازم ولذا اردت بوضوح
 يتوقف اصح وقال اصح طلب الدليل على مقدمه معينة ويسمى ذلك مناقضه
 وتقتضيه اصله ايضا كما يسمى منقول العقل ترك الصانع المقدمه الى غير
 الدليل لانه لوهم ظاهرا ان المطرد دليل على مقدمه ذلك الدليل المطلوب

الطلب

وليس الامر كذلك وقيمة ما بالعينه تسليما والتقصيص بالتقصيص الاجمالي قيل
 المنع قد يرد على كل مقدم حتى الدليل على التفصيل كما اذا قال المعلن الزكوة
 واجبه في حقك على الشاكلة مسأول النفس وهو قوله عليه السلام ادوا زكوة
 اموالكم وكل ما هو متناول النفس فهو جائز الارادة وكل ما هو جائز الارادة
 فهو مراد من حال حمل الزكاة فاد فبقول السائل لا يتم ان كل الزكاة مساوي
 النفس وان سلمنا ذلك لا يتم ان كل ما هو جائز الارادة فهو مراد ولا يثبت
 عليك ان ذلك منوع لا منوع واحد والحق ما ذكره قدس سره ولكون المنع
 مأخوذة في توقف المنع لا بد من بيان من ما قلنا قال المتقدم ما يتوقف
 عليه صحة الدليل ان كان يكون جزا من الدليل او لا فكان يتوقف المقدم
 في توقف توقف المنع ولا شك في ان قيمة الجائزات متوقفة لاهوليات
 فكان حاصل تعريف المنع طلب الدليل على مقدمه معينة في حيث اى مقدم
 فلما يرد بالتقصيص طلب الدليل على ما هو نفس الامر جزا دليل ثم قيل
 في هذا المقام ان الاولى ان نوصف المنع بغير المعنى المفعول بكون المقدم
 بحيث يطلب عليها الدليل الباعث له على العدول عن كونه مسببا للمنع
 كما هو الظاهر انه لا يظهر من قول القائل هذه المقدمة ممنوعة ولا يذهب
 عليك ان معناه مطلوب عليها الدليل وميل ان توقف المقدم على
 هذا التوجيه لوجبه ان تمت الخاتمة لتوقف صحة الدليل على ما ينبغي حتى
 يكون منسوبة سموعا وفي كنهها من حيث المنع ذلك شكل كاستحاج الدليل والحا
 الصوري وكلية الكبرى فان توقف الصورة على غير علم لبيان ان يكون
 الصورة موقفا على الاندراج الامور تحت الاوسط ويكون هذه الامور من
 لوازم ذلك الاندراج ولازم الموقوف عليه لا يجب ان يكون موقفا عليه
 واسات الموقوف دون غير خط التقاد ثم انه قد ذكر المنع المستند
 بقوله المستند وهو في اللغة وكذا المستند ما استندت اليه في خاطره

وهو اصطلاح لعل المناظره ما يدرك لتقوية المنع سواء كان مضيقا او واقع او لا
ويذكر فيه المعنى والفساد والاول اما ان يكون احصا او مساويا
التقيض المقدمه المنوعه والثاني انما هو الاثم من مطلقا او من وجه ومقابل
الاثم الاثم ليس بسبب مصطلح ولهذا يقولون في ذات هذا لا يصلح للمعديه
وعليه ان معني قولهم ما ذكرنا من مطلقه ليس محيده لها لتقوية لانه ليس
ثم لما خرج من سائر المنع المعصبي الذي هو المنع وسان ما يدرك لتقوية
اراد ان سائر المنع الاحكامي التقيض وهو في اللغة التمسك وهو اصطلاح
المناظره ابطال الدليل اى دليل المحلل بعد تمامه من كتابه بدل
على عدم استحقاقه للاستدلال به وهو اى عدم استحقاقه استدلالا
ما اثم ان يكون كلف المدلول من الدليل بان لو جده الدليل في موضع ولم يوجد
المدلول او في اتم مثل اثم محال محال بعد كونه المدلول ومع ذلك فلوله
وتفضل اى التقيض بدعوى الخلف او لزوم محال وليس يقفنا اجماليا
ايضا لانه كما يعلق لفظ مطلق المنع على المذكور يطلق التقيض المقدم
على اجمالي ايضا عليه كلف المنع فانه لا يطلق عليه لا مقيد اما المعصبي فالثاني
ما يدل على ان الدليل للمخلف او لا يستلزم محال اثم اعلم ان السويف المثلوه
للتقيض هو السويف اكم من الدليل مدل عنه المحضر قدس سره لانه يرد عليه
ان التقيض لا يقتضى بالمخلف كما عرفت والى التقيض معنى الفاعل الخلف
صفة الحكم ولكن اجواب عن الاول بان المراد بالحكم المدلول اى ان يكون
مدل او غيره فيكون الخلف استبعاد المدلول مع وجود الدليل وذلك يكون
بوجهين احدهما ان لو جده الدليل في موهه ولم يوجد المدلول فتم ابطاله كما في
المشهور والثاني ان لو جده ولا يوجد مدلوله ابطاله كما اذا استلزم المحال فالبينه
انه ليس بظاهر بل هو الماراه في السويف وعرفنا في ذلك الموهه هو التقيض
الاصطلاحى وهو القوى الذي هو معنى التقيض مع انه كونه في يكون مصدر

فقال

ح

مبيناً للمعقول ويرد على التعريفين ان النقص كسب الالمس عليه فذلك يعلق
معنيين اخرين احدهما نقص المومات طردا او نكس والثاني المنقص
التي ينبغي ذكرها ولا يخفى عليك ان المعروف النقص المقابل للمعنى السابق ذكره
الوارده على دليل المعنى فلا يخفى في خروج النقص الوارده على التعريفات
في التعريف ثم الاسوله السجوه الوارده على دليل المعنى للمعنى والنقص
والمعارضه فالاولان ما عرفت والثالث ما عرفت بقوله والمعارضه فقامه
الدليل على خلاف ما اعلم الدليل على انهم والمراد بالخلاف ما بينه وبين
سواء كان النقص او ما يابونه او احص منه لا ما يفسره مطلقا كما يشوبه
لفظ الحصر لانه انما يحصى المعاصيات لو كان مدلول دليل احدهما مضافا لمدلول دليل
الاولى انما أكد دليلها بان أكد في المادة والصورة محسوسا كما في المعاملات التي
الورود او صورتها فقط بان أكد في الصورة فقط بان يكون على الغرض الاول
في الشكل الاول مثلاً مع اصلاً في المادة فمقابلته بالقلب ان أكد دليلها
ومعارضه بالمثل ان أكد صورته أو لا أي والله لم يجر أضواءه ولما مده فمعارضه
بالغير قال المصنف وكسسه فيما نقل عنه المعارضه بالقلب بوجوده المعاملات
الغاية الورود كما يقال المدعى ثابت لأنه لو لم يكن المدعى ثابتاً لكان نقيضه ثابتاً
وعلى تقدير ان يكون نقيضه ثابتاً لكان شئ من الالاف ثابتاً فلم يخرج هذه
المفردات هذه الشرطية ان لم يكن المدعى ثابتاً لكان شئ من الاشياء ثابتاً
وينعكس على النقيض الى هذا ان لم يكن شئ من الاشياء ثابتاً لكان المدعى
ثابتاً كلامه في قوله بوجوده المعاملات اشارة الى انه لا يوجد دليل
العقلية الصوره وقد يقع بين القياسات العقلية بينكما انما قال المحقق
مسح الاس ركن من اركان الوجود فلا يكون اقل ما يعلق عليه اسم المسح كس
الوجه فيقول البشافي معارضه المسح ركن منها فلا يقدر بالبره كقول الوجه
واما المعارضه بالمثل فكما اذا قال المعلن للعالم محسوس الى الموشر وكل منج الى الموشر

علاوة

وقد اختلفت في هذا القول المعارض العالم مستغن عن الموشى وكل مستغن
المعروف قد تم فهو قد تم فالمراد ان مقتضى ان في الصورة لكونها محض وباحد
الاشكال الاول وانما قال المعارض لو كان العالم حادثا لما كان مستغنى عنه
مستغن فليس كما لو كانت معارضة بالغير ثم قيل لصدقت المعارضة على اقليل
المعدل الاول بعد ما عارضه بالليل والحوادث ان معارضة على احتياار للصلح كما ينبغي
ولو سلم عدم كونه معارضا كما هو متعارف فيكون ان يقال ان المراد بالحكم العقل
الاول المبني على عاده بالليل المعارض ثم لا بد من التوضيح في التوضيح فلا بد من
بيانه ولذلك قال والتوضيح ان يوجه الحق في كلامه متساو ونقصا او معارضا
الى كلام خصم والحق ان مقتضى الوجود هو غير مستحق كما اذا قال احدنا فقال قال الخصم
ووجهه اذا جامع المظاهير في ضلال صياح الكفارة استناف ثم استدلال بانه قال
سبحانه تعالى قبل ان يتبين ان ذلك يقتضي تقدم الكفارة على المسبوق من
مقتضى ان مقتضى عدم الاحتمال في احوال فالحال ان مقتضى ان مقتضى ان مقتضى
ليوجد الاصل ولا بعد الامكان فانه كان مقتضى ان مقتضى النقل فثبت فلما
سخر في الاستدلال اخذ مقتضى المدعى وما خرج من المقدمة بكان مقتضى
هذا المقتضى هو المقتضى حيث يثبت في مقتضى ان مقتضى ان مقتضى ان مقتضى
فثبت اول اجزاء المقتضى وقال ثم يثبت ثلثه اجزاء مبادى وهو تعيين المقتضى
اذا كان عينه خفا ولا انه اذا لم يكن مقتضى لم يعلم ان دليل العقل بل هو مقتضى
له ام لا او ساطع الدلائل انما سميت اوساطا لان حركاتها من المقتضى
وقد علمها على ما ينبغي اليه المقتضى ومقتضى مقتضى التي ينبغي اليه
في الضروريات والقياسات المسند عند الخصم مثل الدور والتسلل والاحتجاج
المتيقنين وبما فانه اذا انتهى الحق الى مقتضى الضرورية والقياسات
عند الخصم انقطع ثم قال المصنف فيما نقل عنه واعلم ان الواجب مما انزل الله
ليطلب اولاما لم تكن في مقتضى المقتضى المدعى وتعيين المقتضى وبما ان

الاحوال كما اذا ادعى المعمل النية لم يستبذطر الوضوء وحينئذ يفتي المالك ان يقول ما لينة
وجاء بشرطه وما الوضوء فقال المعمل النية فقد استتابه الصلوة او قد استتابه
الامر وان شرط امر خارج بوقف عليه الشيء بغيره فهو فيه والوضوء من الاعمال
التي لا يوجب الاستساق فيقول المالك ان عدم شرط النية باي مذنب واري قول
فيقول المعمل ان هذا مذنب يجب عليه صلاته في كل وقت كانه اعلم ان وجوب
الطلب انما هو اذا لم يكن معلوما لئلا يات الطلب مع العلم بمكافره او فيعلم
كما سبق وتذكر انك انك انت بعض الاشياء لا يجوز طلبه لان كل ذلك
فيما المنقول او في مقدم من مقدمه ما انت الذي لا ينفك عنه واما اذا اعتدى
للايات المنقولة فيجوز ذلك منه لانج اخذ منصب الله والمستهل فينواخذ
بما لو اخذت به ثم قوله لم يسمع سابقا لولا الواجب على المالك في ان الواجب
لا يجوز تركه وما سبق في كونه تركه وان تاملت باحوال النظر في كل عدم التباين
لان المحققين كثير ما يرون بالمال في الواجب مع انه في السور وغيره ان
الى ما سبق من ان سعى ان لا يكون هذا التمايز في عامة الاداء لان هذه الاشياء
تطهره لا يكون في الامور كان اسواء احوال ثم حال المصنف في كل شيء في كل شيء
ثم ان المعمل ما دام في لطف الاقوال والتحرر لا سوجه على المصنف كما اذا قال المصنف
الركوه واجبه في حاله عند الحنفية لم يستبذطر واجبه عند المصنف في كل حال
لأن لم قلت انها واجبه لان ذكر القول بطريق الحكماء لا بطريق الادعاء ولا
فضل في الحكماء بالاداء النقل شيئا وطلب احق في النقل في كونه طلب في
النقل او بغير شيئا ولم يكن لولفه حاجبوا او ما في محجوزات يطلب الطرد والفسخ
فما يجوز الدخول اذا كانت حاجبوا وما في كلامه والمراد بكونه حاجبوا او ما في علم الحكماء
بما لا يكون ما يكون في علم الحكماء ولا يعلم المالك في طلبه ولا في العلم في كل شيء
اي ما في حرجه من بيان المقدمة وبيان اجزاء البحث فليست في كل شيء في كل شيء
وبان اجزاء البحث في الايات واي استمع البحث الاول في بيان طرق البحث

في كل شيء

في كل شيء

وتمت تبيينه الطبيعي في القديم والتأخير والترتيب في اللغة جعل كل شئ في مرتبه
في الاصطلاح جعل الاشياء المسقوده بحيث يطلق عليها الاسم الواحد ويكون
لبعضها نسبة الى بعض بالمقدم والتأخير وادوات الترتيب الطبيعي الترتيب
الذي يصح في طبعه بحيث ان يكون عليه وهو ما قصد به قوله بزم انفس البيان
بعد الاستقنا راي بعد ما يطلب سانه من من المدعي كانه لو استقل بالسيل
قبل الطلب بغيره ولو اخذ بهي الحزم اذا كان على قبيض المحرك او السائل
اذا كان منسباً للفاعل يصح النقل الى بيان محله نسبة الى ما نسب اليه
من كتاب او لغة الى نقل شيئاً مثله اذا قال ناقلاً قال هو صنفه في العينه
ليست بشرطه هو منقول يقول السائل ما العينه والشرط والوقوع فيوجد
ما بين قاريضها كما هو واحد يصح النقل ان يقول له من اينما نقل انه قال انفسه
ذلك ومنقول الناقل مرجع به في الهداه لكنه في زمانه انما اشد الكذب والمجادله
والمكابره لا يكفي هذا القول بل لا بد له من ان يرى ما تقدم عطف على قوله يصح
قوله وبالنسبيه والهيل الاله او غير هذا صغياً او نظراً لجمول الاله او غير
بالنسبيه الاله او غير هذا صغياً كما اذا قال اصل الحق حقيقه في حقائق الاشياء
ثمانيه يقول النسوسطاني ما في تنبيه او دليل لقول مصول كانه انما هو
فلم يكن ثابتاً طارئاً في زمانها اولاً تلك حقيقه في حقائق علومه بكونه ثابتاً
طالوت منها السعده او الدليل ويواخذ بالدليل ان ادعي نظراً لجمول الاشياء
قال المسكلم العالم حادث يقول الحكمي ما في دليل لقول ذلك مصول لانه
متغير وكل متغير حادث فهو حادث فوضعه بعد الذي يكون حقيقه والنظر
بكونه جمولاً لا يخفى فاذا اقام الدليل وليسم حسد معللاً منع مقدمه معينه
منسوخ السعده كما اذا منع الحكمي كرمي دليل المسكلم بان يقول لانه انما هو
حادث مستند بان لم لا يجوز ان يكون بعض المتغير قدما او مجزاً عنه اي ما راي
ع السعده في باب ابطال السعده اذا منع مع السعده لبدائيات المتأوي

اي جديد بين كون السند مساويا لعدم المقدمة المجموعه بان يكون كل اصدق
السند صدق عدم المقدمة المجموعه بالعكس ليفقد ابطاله بطلان المنهج
مست استكمل كون قوله كوزا انه يكون لبعض المسوقه تمام او بالعدم كون
كل متيقن حادث لم سطل بالرد على ذلك انما هو ايجاب بان يثبت مقدمه
المجموعه ام لا الامتناع مستند الشيء او يكون مستند بالسند المساوي
او لا يفر مع التعرض بانك به ان كان ممثلا كما بشي او ان تعرض مستحق
وليس اوجب اذ يتبين المناقشه باسناد المقدمة المجموعه بدون المتوقن البطلان
وهو المقصود ونال المقصود فيما نقل عنه ابطال السند المساوي معسوا كان
مساويا بحسب نفس الامر او بوزن ادعاءه لا فادته اثبات المقدمة المجموعه
كصفا او بقدر اتم كلامه على هذا اما ان يفيد قوله بعد اسات التساوي
بما اذا لم يخصصه للمانع ذلك او ربما كونه مثبت في ذين السبل اما بان
الطريق او باعتبار ثبوتهم اعم مع السند كونهما وجهين احدهما المنهج بان
يكون نظرا في طلب العمل للمانع الدليل عليه وهذا عيب لا بد منه
بعلمه اثبات المقدمة المجموعه واسات السند لا يفيد بل يعينه فلذا خص
فدس سره الابطال بالذكر والثاني الابطال هو انما سمع اذا كان مساويا
للجنة لان اسما احد المتأولين في اخرج يدل على اسفه الا انه فيه خلاف
ما اذا كان احض فانه لا يقع لانه اسما الا احض لا سلفه اسفا الا انه واما
السند الا انه لم يخصصه ليس بسند ولذا لم يقدس سره الا بطلان بقوله
بعد اثبات التساوي وسقف الدليل ان كان قابلا للمقصود باحد
الوجهين المذكورين وفي الخلف ولزم احيى بان يقول هذا الدليل انه
صحيح لعلفه مع كونه في تلك الصورة او لانه لو كان الدلول ثابتا لم ارجح
المقصود بان مثالا في ارض ان كان قابلا للمعارضه باحد الوجوه الثمة
المذكوره في المعارضه بالطلب للمعارضه بالمثل والمعارضه بالغير كما في ايجاب

في صور

في صورة العوض والمعارضه بالمتبع ان كان قابلا له او النقص ان كان متعاضدا
 او المعارضه اذا كان قابلا لها لان المعول الاول بعد النقص والمعارضه
 يصير السائل معلوما لمصلحة مباحث كما كان للسائل اياها وقد يورد الاسوله
 الثلثه على كل واحد منها فكله او ملغ او محذو او ايج ويجوز الجواب بالسؤال اي يتغير
 الاصل والحر كحيث لا يرد عليه شيء مطلقا سواء كان السائل قاطعا او متعاضدا
 او معارضا وسواء كان الجواب من الدعوى او الدليل او المقدم المحذور اما
 النسبه فهو وجه عليه ذلك اي ما ذكرنا الاسوله الثلثه ولا يكتفي بنفعه اي نفع ذلك
 التوجه اذ لم يقم منه اي يترك ذلك التنبه اثبات الدعوى لكونها بديهيه غير
 محتاجه الى الاثبات فلما تقدم ذلك التوجه في بؤته اي الدعوى يتناول المطلوب
 او المدعى المستغنى عنه بثبوت غير الاعات كلاف الاستدلال فان التوجه
 هناك مقدّم في صوت الدعوى لكونه محبا اليه وكان الاول ان يذكر الدليل
 حول الاستدلال وقد يناقش في ثبوتها كما يفوت بالاسوله المذكوره ما هو مقتضى
 من الاستدلال اي اثبات المدعى كذلك صوت بهما ما هو مقتضى التنبه اليه
 بل انزاله اخفاء فلا فرق الا ان يقال ان المقصود الاصل هو ثبوت المدعى واما
 زوال اخفاء فقد يجعل يادني فاعلى السائل الطالب الحق اليه فلا اعتداد
 بغيره ولا يخفى ما مضى فتناول البحث الثاني ما يستلزم عليك وهو قوله التوقف
 اعم ولا يستلزمه على دعاوى متعينه وهي ان هذا المذكور ضدهم والآخر الاول ليس
 والثاني مفصل يستلزم بان يقال لا يتم انه عدله والاول جيب والثاني فضل
 مقصود هناك الاحتمال في طرده بان يقال ما ذكرت ليس بما ينفذ له فقول
 فرد في افراد غير المحدود وفيه وعكس بان يقال ذلك ليس كما ينفذ فرد في
 افراد المحدود وفيه وعكس بان يقال في كد عر ما ذكر ولكن لا بد ان يكون مما يتوقف
 ما اتى واذ لا تعارض بين النصوص فان عدلها لا يمنع الا حصل كما ان لنا
 في دعوى متعينه كد لك لنا دلال عليه كما لك فالتنبه والعوض والمعارضه ترجح

حجة

الى تلك الدلائل وتحقق انعام ان الحر والفقير وتفتيش بصوره المحروده من الذين
ولا حكم فيه اقلها والى اذا نفاذ المحرود لسوجه الذين الى ما هو معلوم بوجه بانهم
فيه صورته الاولى ثم في الاولى الحكم عليه بالحداد ليس للحدود التوافق بصوره
مثله لا كمثل التقاليد الا الحاد من في الذين صورته معقوله وهذا
في الوجوه صورته في كماله اذا انه اخذ النقاش في رسم فيه نقش لم يتوجه عليه
منه بل لم يكن له من كذا كمال في صورته التي في غايته ان يبين من امره فمما انكم
بان هذا احد ذاك محذوف في صورته المنع المذكوره انما هو باعتبار هذا الحكم
المنع فيما ذكر في السه القوم في انما لا في احد له من ذلك الحكم العيني فاما
الاسل المنع في حجاب بما علم طريقه من سائر صور النقل والامات ولو بالاسل
وكان الاولى ان يقول طريق علم لان ابواب انما هو طريق المعلوم في التقيد
اي ابواب في معنى الايراد لت في المنع في احد واهم في ان ابواب في
المنع بانبات المقدم الممنوع وذلك في الحقيقة فتوقف على الاطلاق على ان
وذلك في غايه الصوبه كما صرح به ابن سينا في كتابه وذلك الاعتبار كما للفظه
فانها انما احد والاعتبار به لاسل انها الحكم بان هذا احد في الاصطلاح في معنى
كما في منع اللفظ لاسل انها الحكم بان هذا معناه في اللغة ولا يخفى انه كان الاولى على
لقد رجع في الصوبه الى جواب على ما نقل عنه في شرحه انه يقول فان
اسل انها محذوف نقل الى آخره ولو ارجع من مقتضى الى المنع التبع الامر بالكل
فانته ان يرد عليه انه لا صوبه في المنع وانما هي في جوابه وبالجمله هذا الكلام لا
يخلو من نوع خدشه ويدفع اي المنع الوارد علمه بالحد ونقل في اسل الاصطلاح
كما يدفع المنع الوارد على اللفظ بالنقل في اسل المنع او وجه استعمال في العلامه
بأن المراد من المنع المصطلح او سائر اراده بان يقال لا يريد ما في من ظاهر اللفظ
بل يريد مع ابواب اسلم الى اطلاق المنع في المنع والعرض والمعارضه وجوابه
كلامهم اطلاق لفظ المنع على واحد منها في سائر الاسماء الوارده على احد

البرهان الثالث

بطريق الاستقالة المبرهنة باعتبار تشبيه المصطلحات ويكون العمل حقيقة بناء
على ان الالفاظ المذكورة كما انها موصوفة للمعاني المشدولة كعمل ان يكون موصوفة
لكل المعاني البينة كما العمل عند غيره من المعاني الثالث ما يستلزم في قوله سيبا
اي يظهر مما ذكرنا ان العمل المنع طلب الدليل على مقدمه معينة عدم نوح المنع حقيقة
على الدعوى والتفعل مسائل للقبائل وكثيرا ان يكون مسائل للمفعل على المدعى
والمفعل حيث لم يقصد رجاؤه اي ارجاع المنع الى المقدمة اي المقدمة المذكورة
في دليل المستدل اما النقل فلهذا اذا قال احد رجال ابو حنيفة البينة ليس بشرط
في الموضوع فاما ان يقول اما في لاعم انما ليست بشرط فيه واما ان يقول لا يتم
ان ابا حنيفة قال كذلك الاول لا يسع اصلا لانه قرر الكلام بطريق الكلام فلا يعلق
به المواضع اصلا واما الثاني فهو وان كان يسع لكن لا يخرج منه حقيقة بل
لانه عبارة عن مطلب الصحيح العمل بطريق علمي اعطى المنع في الزمان لانه في كل مناهل
في العمل استقال اعطى المقيد في مقدمته المطلقة ويسبق الفاظ الجمع واما الدعوى
فلهذا اذا قال الحكم باسم مركب في اجزى الاخرى ويقول الحكم لا يتم فاما ان يرد
فطلب الدليل على المقدمة وهذا لا يمكن لانه لم يوجد دليل مع الذي حتى يطلب
الدليل على المقدمة معينة واما ان يريد طلب الدليل على تلك الدعوى وهو مستبعد
لكنه ليس بمنع حقيقة بل انما يطبق عليه حفظ المنع كما انما عرفت كالنقض
والمعارضه اي كما لا يتوجه النقض والمعارضه لعدم الدليل المذكور للابنات
وتقبل انما الممنوع منع المنقول في حيث هو منقول لعدم الزم صحة واما اذا
الزم صحة في حيث الزم ليس بنافذ وكلامه ليس بنقل فتوجه عليه فيقال
مدعى في نقل عنه وانما حيز بان هذا القول منه يدل على انه نفس المقدمه
كما عرفت عليه مع الدليل غير مسلم عنده ثم كلامه وجه الدلالة المنقول معه
كونه بشرط العمل ليس بما يوقف عليه هو الدليل مع انه كوز ورتبه المنع عليه لا
يكون عليك انه انما يدل على ذلك اذا بشر المنع طلب الدليل على المقدمة واما اذا

فترطلب الدليل على علمهم الصحيح فلا يتم برود عليهم ان يحسن المدعى ايضا حقيقة
والا فبدون الرأفة وقد جرت كلمتهم اي النظر على انه اي الثالث لا يجوز طلب
المقوي عند النقل والتنسبه عند دعوى الامر العبد لله العز الى ولي والدليل
عند دعوى الامر النظري على المعلوم مطلقا في غير بعضهما اذا لم يكن المقدم معلوما
بوجه او هو الى ان ذلك ان عدم جواز الطلب اذا لم يكن المقصود اي مقصود
الباقي معلومية اي معلومية المسقول او الامر العبد لله او النظري بطريق اخر فيل
هذا مبني على ان قد العلة الغائية للمناظرة وهو غير جازم ولا يلحق الى زياده الاتقان والاعمال
لا يخرج عن اظهار الصواب فانه ما في الباب ان لاظهار الصواب مدرك منها
زياده العلم فان هذه البراهين الاقلية سببه كذا فيما نقل عنه وانت الامت
عرفت ان حقيقة الاظهار انما يوجد اذا لم يكن المنظر قبل الاظهار معلوما والا يلزم
اظهار الظاهر واما زياده الاتقان فان كانت اشياءها بعد العلم بزياده الظاهر
وليس باظهار اذ سببه موجب الزيادة محسب وان كان بعد لم يكن محسوبا
كما في البراهين الاقلية سببه فاعلم ان هذا مل فانه دقيق ثم عطف على استبان
قبوله ولا يلزم من سطلال الدليل سطلال المدلول لجواز ان يكون المدلول واحدا
ولان شئ مستطال واحد منها لم يطل فاذا ابطال الدليل فلا مضيق للعلل بل
التقدير المعدل اليك الى موضع مقدمه معينة من الدليل او اكثر وحسنه يكون
اكثر من موضع واحد من كونه مقدمه او جزا كان المخرقة او مضمة يكون بناء الظاهر
عليه مقدمه او اكثر وتلك الصوابا باعتبار لفظ اكثر او بتاويل كل
واحد منهما او بالنظر الى المقدمه عاقله على ما سوف عليه الدليل جازم جبر
قوله مشير الى ان الظاهر لرفع توهم انه لا يجوز لان المقدمه نسبت بجز الدليل
واستدلاله الى المقدمه جز الدليل وانما يجوز لان المقدمه علم امر بعينه او
من جز الدليل ومنه المعلوم مطلقا الى كل وجه محال به لا يسد دون المدعى
اختلاف العبد لله الذي فيه خفاء ودون منه مقدمه التثنية فانه الى كل واحد

فقد
المراد

منع المدعى من طلب التسليم ومنع المصدرة من طلب الرجوع او العسبة عليها
بحوزها لما عرفت في الـ المنع حقيقة طلب الرجوع على مقدمه معناه الرجوع
والعمل في كون كل جزا المطلق للطلب ومنع المصدرة من ثباته المذكور من غير منع مقدمه
الغرض من تقديم التسليم الى تسليم مقدمه الا في سواء ان يمنع المصدرة مقدمه او لا
والموعزة فانيا او بالعكس سواء كان الغرض المذكور في الزيادة كما اذا قال المعلن
لا انا ان يكون هذا او ذاك فان كان هذا فكذا وان كان ذلك فكذا فكذلك فيفقو الى الـ
لا ان كان هذا فكذا وان سلمنا ذلك علم ان ان كان ذاك فكذا ان يقال بالعكس
بان يقول لا ان كان ذاك فكذا وان سلم فلان ان كان هذا فكذا او لا يكون
منها كما اذا قال المعلن العالم متغير وكل متغيرات حصول لان العالم متغير وان
سلمنا ذلك لكن لا ان كل متغيرات او لفظي بالعكس ولكن كونه ذلك المتغير
مصدر التسليم من يكون بطريق الوجوب كما اذا كان الغرض ان في مبينا على التسليم
كما اذا قال السعرة العالم موجود فلا بد من حصوله في العالم موجود
في التسليم لكن لا ان كونه ضروري احد وثبت في ذلك التهديف والمنع الثاني مبيني على
مصدر التسليم الاول والا لم يتوجه كما لا يخفى وفيه يكون بطريق الاستحسان وهو اذا
لم يكن المنع مبيني كما سبق مثاله وهذا معنى قوله قد كره على تفاوت استا كاره عليه
اذا كان من كلامه فله ان قوله منع مقدمه مبيني او قوله منع طرف مستند
منه وقوله منع مقدمه التسلية حال متداخلة وقوله على تفاوت جبره فانه من هذا
الحال فانه في مزال الاقدام وقوله لا يضر المنع بان يكون استثناء تلك المقدمة الممنوعة
مستند المطلوب الذي يستدل عليه بالبدليل الذي سوتف عليها فلهذا في جواب
ذلك المنع ان يرد ولفظ ان كانت المقدمة الممنوعة ماسة في نفس الامر فم
البدليل والا لان لم يكن ماسة فالرد على ماسة على ذلك المقدر الى على المقدر
ثبوتها البينة كما اذا قال المعلن في امات حدوثه في الاعمال التي قدمها متغيرة
وكل من لا يكون له اموات وكل ما هو كذلك فهو حادث اما كونه متغيرة فقط

مقدم

واما كون كل متغير محلا لحوادث فلان المتغير انما هو اسفل الشئ في حاله الى ما اولى
وتلك الاخرى حادثة لاهتها وحدت بينه بعد ما لم يكن موجوده ثم تلك الاخرى
قائمة بذلك الشئ المتغير لا متناه في تمام الصفه بدون موصوفها فكل ذلك
الشئ المتغير محلا لحوادث فان عند كل تغير واسفل يكون محلا لحادث لم يكن
محله واما ان كل ما لا يكون غير احوادث فهو حادث فلان الاعيان الثابته لا في
غير الحركة والسكون واما حادثان بيان عدم انفعال الاعيان لا في غير السكون
في غير حال كانت في حيث كونها في ذلك البحر لان مسبوقة يكون او في غير
سابقة والى لم يكن مسبوقة يكون او في سكونه في غير احوادث فيكون وهو قول المانع لان
ذلك الاكفصار لم لا يكون ان لا يكون مسبوقة يكون او اصلها كما ان الحوادث
يكون في غير الحركة والسكون كليهما فكلما كان في الوجود وتقول اما كون
الاكفصار ثابتا او لا فان كان ما في فقدم الدليل والادام موت المطلوب
وهو حادثة الاعيان لانه اذا سلم الشئ مسبوقة يكون او في حاله فيكون
وقيل خلافا لغيره ان بعضهم قالوا ليس للمعلل ان يقول ذلك بل لا بد
من اثبات المقدم الممنوع او السور الى دليل او فانه اذا ادعى اثبات الحكم بالدليل
فلا يحقق ذلك الا بتبنيك الطريقين وما اختاره المقصود لان المقصود
الاصلي في اثبات المقدم الممنوع موت المطبق في حتم مدونه لافهم
والثبات بقوله قيل ويستحق مقت المانع الى تمام الدليل بالاعمال
صحت المقدم بعد تمام الدليل فسمى الابل في المقصود وقيل خلافا لانه المعلل
كثيرا لا يمكن من اثبات تلك المقدمه فيترك الدليل ويستحق الدليل او فانه من
منه لول المانع والاول اولى لان الظاهر في حال المعلل بالاثبات دون المعنى
والمعارضه كوزان مولى يقول له ليس حسن وهو العا ويقتل ان يكون موصوفه بالاعمال
المعظم الابل فان التوقف بينهما واجب بالانواع املة المقصود فلا تطلب
في الدليل مما يتم لمجه واما المعارضه فلا تنافيها بل الدليل بالدليل فيقبل

المعقول

قوله

لم يمتحى وقالوا كوز نقض حكم ادعى فيه البدهاء ارجوع الى ذلك النقض
الى من البدهاء مع السند وهو ما ذكر لاسات النقض وينظر لا مكان
وجوبه الى النقض بل الى المعارضة ايضا كذا في الحاشية واما اصل انه ما ذكره
النقض يمكن ان يجعل في افراد النقض المقصود بالفعال دعوى البدهاء دليل
على دعواه والنقض في الحقيقة راجع الى ذلك الدليل وكذا يمكن ان يكون
في افراد المعارضة بل هو الدليل بصيغته النقض معارضا لدعوى البدهاء
التي هي بمنزلة نصب الدليل فلما وجه لارجاوه الى الشئ مع صحة كونه في افراد
النقض ولا حصاره في المعارضة ويمكن ان يوجه السطر وجه اخر وهو انه
سليم كون الدعوى البدهاء بمنزلة الدليل لكنه لا يجوز ارجاؤه الى الصبر اذ هو
طلب الدليل على مقدمته حينئذ ولا يطلبها على مقدمته الدعوى بشئ كما لا يخفى
ثم لما كان الهناش الى وهو انه قد يبالى الابل بالجل بمعنى بعض موضع
الغلط فلا يصح حصر الاسئلة في السئلة المذكورة فمما يجب بقوله ينبغي ان يمتحى
في موضع مناسب يعني حيث هو موضع مقدمته معينة كما ان المسئلة كذلك وان
خالقه بوجه اذ يعقد به اى بالجل معنى موضع الغلط سواء التعم لا طلب الدليل
وقوله سواء متعلق بالغلط وقد يذكر اهل في مقابل المسئلة لهذه المعنى لغة الحق
انما مسر في هذا الموضع ان السند الصحيح مرسوم وكفا والتقدمه ومقتضى السند
ولو كان مرسومه وثبته وتقومته بزم المانع فلا يجوز ان يكون السند الصحيح اعم من
المقدمة المنعومة بطلان كوز ان يكون معلها القول لا يكون فيكون الحق لا
يتمون الا على ما مطلقا ولا في وجه وكوز ان يكون معلها القول لا يكون فيكون
المعنى لا يكون اعم مطلقا ولا في وجه والظاهر ان السابق هو الاول لان
اللاحق وجه لا يكون مرسومه ولا معوقا في كل وجه وفيه الهناش الى وفيه اصل ان السند
مرسومه ومقتضى القول الى اهل النظر لا في مقدمته مرسومه في حاله في الاحوال
اذ اى الى ان يمكن منه مستند اعم من سبب اليه السند طاعة النافون البتة

حفاظق الاشياء ولكن الحكم المبتدئ لها بعده اي ذلك السند كما يترجم
مستوعبه ويذكر في اكثر اوقات المنع مستند بعده اي بعد
المنع لم لا يجوز ان يقال ما ذكرت مما لم لا يجوز ان يكون كذا ولم لا يكون كما يقال
هذا ممنوع لم لا يكون كذا وكيف لا يجوز واحتمال اي مقول لفظ كيف مع واو
احتمال كما يقال ذلك غير ممكن كيف لا ولا امر كذا او فذكر كذا انما ايضا كما يقال
انما لانك تلك المقدمه انما يكون كذا ان لو كان كذا او هو تحليل ولذا يقال في
الاكثر وتذكر في شتى المقصود السند ونوضح بعبارة الدليل بان يقال لم
يجوز ان يكون كذلك لانه كذا او كذا وما حسن الجمع فيه اي في المذكور لم يرد
السند لانه لا يعيد لان ابطال ما يورده السند لا يوجد انما هو المقدمه المحتمله
هو مقصده المعلن ولا في السند سوى ما استثنى وهو ابطال بعد اثبات
كونه ما ويا لم يصر المقدمه المحتمله ولا يلزم اثباته اي المذكور في مقصود
السند السند ان اورد عليه البحث كلفه جرد الاحتمال ولا يجوز ان يقال
اثبات متناقض في المقدمه المعينه من اقامه المعلن الدليل عليها اما بعده ما يجوز
ويكون متناقضه على سبيل المعارضة واما كونه متناقضه فلهذا كلام لا
المقدمه المعينه واما كونه على سبيل المعارضة فظاهر ولا يلزم الغضب من
غير ضروره لانه لا يجوز منع المقدمه بعد اقامه الدليل عليها فثبت الضروره
الى ذلك واما لا يجوز للزم الغضب في غير ضروره لوجود ما يقوم مقامه في
البحث فلفظ النقص والمعارضه فانه لا بد فيها من الاسات اماه النقص
من ابحاث الخلف او زوم الخلف واما في المعارضه فمن اثبات خلاف
ما ادعى المدعي بقضه اي هذا مبني على اسم الفاعل بالمصدر مما يمكن ان يقال
المذكر تذكره السند لا ينص الى ان مجموع المنع اي انقضاء المقدمه المنعوه وانما
مع اتمامه ايضا كما سمع مع وجوده مثل ما يقول مدعي في دليله ان
مقول السائل لان ذلك لم لا يجوز ان يكون فرس فالسند هو كونه فرسا

احض من عدم كونه انبانا للتحقق عدم كونه انبانا مع عدم كونه حرفا ايضا فمثل ان
 يكون حمارا مثلاً في غير عكس وهو ان يحقق السند مع اسقاء المنع بالمتبع المذكور
 ويوجد لعكس ان لم مطلقا او في وجه اما الاول فمثل ان يقول المعلق قد قيل في
 ان ان فقيل لا يتم ذلك لم لا كوزان تكون عينها فكما بالفعل فاسند هو
 عدم الضمك بالفعل ان لم مطلقا في عدم كونه انبانا لان كل ما يوجد عدم الانبانه
 لوجود عدم الضمك بالفعل في غير عكس كلي واما الثاني فكما اذا قال المعلق قد قيل
 هذا ان يقول ان لم لا يتم ذلك لم لا كوزان يكون ايضا فاسند هو
 كونه ابيض ان لم في وجه في عدم كونه انبانا لانه يوجد كونه ابيض مع انبانه
 العكس ان لم مع عدم كونه عدمه وكذلك عدم كونه انبانا يوجد مع كونه ابيض في وجه
 عدمه ولا يخفى عليك ان ابطال السند ان لم مطلقا لا يثبت المقدمه المنعومه
 فانه اذا ابطال عدم كونه صاحبا بالفعل ثبت كونه انبانا لوليس اي السند
 ان لم في حقيقة لانه لا يقول المنع في الحقيقة وان كان يقوى حقيقة
 ان لم في عدم كونه سند في الحقيقة لا يدفع والا فربما يكون العام لانه لما حصل
 فابطاله بعبارة ان بطلان الدارم لعدم بطلان الدارم كما عرفت في حال السند
 والسند الذي لا يتحقق احدهما بالآخر في صورتي الخصم والاشفاق
 كما يوجد وعدم السند لوجود عدم اسقاء المقدمه المنعومه وكلما يوجد وعدم
 لاسقاء لوجود وعدم السند مثل ان يقول المعلق قوله ما انبانا مع عدمه دليل
 في مفعول السند لا يتم ذلك لم لا كوزان يكون لان ان كلما حقق عدم كونه انبانا
 تحقيق كونه انبانا وكلما انعدم انعدمه كلما تحقق كونه انبانا فحقق عدم كونه
 اربابا وميتا انعدم انعدمه في سان انصه وقد سكره الاقام البذلحة
 حيث ذكر الاول والثالث بصورة لهما مكرها والثاني محتملا لانهما سدا في انصه
 ومعتبرا في المنع على المحقق خلاف الثاني حيث يعوده لعموم منعه العموم في
 البعث السادس لا يسمع النقص من غير ان يرد في عاف والذليل وقالي فيما نقل

في السند

عند قيل فيه نظرات فالدليل فيكون به لما قلنا كمال الى ما هو محمول
في الشا به كل كنه في الحلف وان لم يحال ولم يعلم الظاهر ان يكون المنع للمع
به لانه متعارف واولا ما كلفه ثم كلامه ولعله استار بقوله الى منقوص لان كلامه
في الدليل المستوعب في حيث الظاهر والدليل الفاسد به لانه مستوعب بما انه يمكن
ان يقال كلما كان شأ به يدل على تعيين المقدمه الفاسده فسد ربح في المنع
الموجود من النقص كخلاف المناقضه فانها تسامح مع غير شأ به ولا به لانه
في بيان الفرق بينهما والفرق ثابت وهو ان السائل اذا منع المقدمه المعينه
بعدم العقل ان دخل في اى مقدمه فيشتغل بدفعه واما اذا منع مجموع الدليل بدون
تعيين مقدمه من مقدماته لم يعلم ذلك فصح ففالم يعلم يعلم يدل على ما هو لم
يسح قال الطائر منه كمال العقل في الحاشيه وقيل الفرق الى منع المقدمه
حاصل بان هذه المقدمه بطري عندي واطلب بيانها هذا عمالا يحتاج الى شأ به
واما منع الدليل فتبديره في يقينه وهو دعوى فلا بد له من دليل وفيه انه لم لا
ان يكون طلب صحة الدليل وسانه كما منع ثم كلامها ويمكن ان يقال ان المقدمه
منصه السائل في الكلام على الدليل طلب صحة الدليل وسانه لم تكن مقتضيه
معلومتين له فتكون متضمنين فلما يكون نقضها فسد حصر وظرفه السائل
في المنع والمعارضه وحرار الدليل في غيره اى غير بدوله فلا يكون يقينه والمعاد
بكونه المعينه الى بوجه الدليل في صورته اخرى مع انه لا كلف الا باعتبار مجموع
المطلوب فاذا اختلف الدليل بحسب احوالها وسط بان يجعل السائل مرادفه
وملازمه مقدمه لم يكن اجزائه بعينه وقد يحتاج الى شأ به في الدلائل بخلاف
الدليل الى دليل اذا كان بطري غير معلوم للعقل فمطلب عليه او يقينه اذا كانت
به لانه غير اولى وقد ليسه الفتح في طراد السوف وعكس نقضنا وذلك لان معنى
الطرد هو التماثل في الشبهات مع كمال صدق عليه كصدوق عليه المحمود ومعنى
العكس التماثل في الاشياء اى كلام المحمود صدق عليه لم يصدق عليه المحمود وطردا

٢

نحوه

فإذا لم يكن التوقف ما خافنا سقطت الكلمة الأولى وإذا لم يكن جابجا
فقد سقطت الثانية وله مثابه بالنقص الاجمالي حدث يقال هذا
التوقف ليس بصحيح لاستلزامه دخول فرد في أفراد غير المحرود فيه وفرد
فرد في أفراد غير مطلق عليه لفظ النقص بطريق الاستقراء المقصود ودفن
الشيء قد يكون منع جريان الدليل في صورة ادعى السائل جريانه فيها ومنع
التوقف الى خلف كما في الدليل او يكون ما ظهر من الخلاف في تلك الصورة
لما منع او منع استدلاله بالجمالي بان يقال لا يلزم المحال او منع الاستحالة بان
يقال لا يلزم ليس بمحال كما يقال المتعالي ان تخرج الاستحالة الاظهار عن المنوع
لما يلزم الفصل بينهما لا نقول لما كان الاظهار كمالا على الخلاف وصلى بمنع
مثال الاول المفعول ان اخرج من غير السلسل حدث لا نهض في اخرج
من يدك الانسان كالقول ليورثه قيل الشاقي النقص كما في غير السلسل
لم يسل حيث صدق عليه انه يخرج خارج من يدك الانسان كالقول ولم
يوجد احكم وهو كونه حدثا منع جريان الدليل بان نقول لان المنع
في اخرج بل هو ما دلان تحت كل جلد رطوبة فاذا فارقتها اجدت ومثال
الثاني اذا ادعى ذلك الخلاف بان يقول ان ذلك الدم ليس بحش لانه لا
يلزم غسل ذلك الموضع فانوام احكم لعدم العلم بالنع وجوده ومثال
الثالث ان اذا اورد ذلك التعليق ان ما يخرج من جرح صاحب الجرح السائل
يخرج مع انه ليس بحدث حيث لم ينقص به اظهاره مادام الوقت
باقية يدفعه بان يقول ليس احكم المطلق متعلقا بالدليل بل هو موجود لكل
لم يظهر في احوال لما في العلم بحكم المكلف بالاداء ولهذا يلزم اظهاره بعد جرح
الوقت بذلك احدث لا يخرج الوقت فانه ليس بحدث بالاجماع واحكم
بكونه حدثا موجبا للموتوا مطلقا لا كونه موجبا له في احوال مع وجود المانع
ومثال الرابع ان نقول مدعى جرحه الانسان موجوده لانه شئ وحقائق

الاشياء موجودة فيكون عليه على قدر وجوده حقيقة الحق لا على قدر الماهية
وهو انه لو كانت موجودة فاما ان يكون وجوده موجودا او لا فان كان
ممكن فوجوده في الوجود والكان الاول ممكن في وجوده فذلك الوجود
يكون اما ان يمتد الى وجوده لا وجود له يدر او يستل ولا اما ان لا
ويذكر ما لا يستل ذلك ولو سلم وجوده عينه ومثالها ما ليس بالقول
الذي قيل في مدعى الحق الذي لا يمتد الى الوجود والكان في الوجود
مورد على المقصود في الوجود والكان في الوجود والكان في الوجود
ممكن في الوجود والكان في الوجود والكان في الوجود
ممكن في الوجود والكان في الوجود والكان في الوجود
لا يخفى البحث السابق في المدلول ان يكون اصل اقامة المدعى الدليل او
بعد ما في المدعى الدليل ان لا يكون هذا المدلول ليس بصحيح في الوجود
بما عدم صحة الدليل كما في الوجود والكان في الوجود والكان في الوجود
اقامة المدعى الدليل عليه غضب سمع مدعى المدعى قبل اقامة الدليل مدعى
مجازا باعتماد ما في الوجود والكان في الوجود والكان في الوجود
وبعد اقامة الدليل في الغضب ليس بمسحوق عند المحققين وبعد اقامته
اي المعلق الدليل عليه اي على المدعى المدعى ولا يذهب عليك ان يعجز عن
الكلام ان المعارضة عبارة عن النفي وتقرنها السابق دليل وانما
اقامة الدليل فلهذا لما كان الملازمة بين المعنيين اطلق عليه ما تم اختلف في
اشراط التسليم والاشارة وهي في كثير من النسخ دليل المدعى وهو
الظن بان لا يتعارض الدليل اصلا بالاشارة والاشارة ام لا بشرط الاول وهو
الاشارة في المدعى الثاني وهو عدم الاشارة بالظن لان تسليم دليل المعلق
سلم صدق مدلوله بحسب الظاهر مسلم صدق المسافين ولان
تقول ان مرادهم بتسليم الدليل تسليم دلالة المدعى المدعى ولا يلزم ذلك

في المدعى الدليل

تسليم مدعاه حتى يلزم نقد بق المسامحة لكن يلزم على الثاني وهو وظيفة
السائل في المنع والحقض ولا يخفى عليك انه انما يلزم اجماع ان لو اشتهر عدم
التسليم اما اذا لم يشترط التسليم فلا لا يجوز ان يوجد معارضة مع التسليم بناء
ان المعارضة البينة المفروضة مع التسليم ينزج في النقض وفيه ههنا اي وفيه
اجل عدم اشتراط التسليم لزم بعضهم بقرينة مطلقا ان يكون معارضة
فيها منافية ومنه ومن ان يكون معارضة فالعيب بطريق النقض بان يقال لو
كانوا يملكوا جميع مقدراته فهي المصدق ما يتا في مدلوله لكنه مقتضى دليل يرون
على صدق وقيل المعارضة في القطوع اي الدليل القطعية والتسليم البينة
راجح الى النقض لامتثال اجتماع القطوع المتساوية بحسب الأصل
وليس المذكور معارضة فيها النقض اما سميت معارضة فيها النقض فلم يسم
لعلها فيها معارضة لانه المعارضة مركبة والنقض مخفي والمضغنيات لا يغير
دولة التعديلات الظنية كالتقاسم الفقهي فانه كونه يكون احد الفياكين
فكلما يجب نفس الامر وعارض القياس الصواب فلا حاج الى القول بوجوب
الى النقض وقيل هو اي معارضة فيها النقض وتذكر الضم لان المعارضة مقصورة
بتاويل المذكور والمعارضة بالقلب اجوات اي مشتراكات في الماهية
وهو الحق في المعارضة بينهما بالاعتبار فباعتبارها على دليل المستدل
بما عليه بعد ان كان تام اليقين قلبا وباعتبارها في النقض
بمعارضة فيها النقض حتمه اي هذه هي التهمة السابعة تزد وبعضهم يوجب المعارضة
على المعارضة ووجوب المعارضة بالبداهة والدليل على البداهة والتداني الماهية
بما به الدليل هذه اربعة اقسام المعارضة الاولى المعارضة بالبداهة على البداهة
اي على الحكم الذي ادعى المدعي بداهته بان يقول المعارضة ما ادعيت به اجماع
لعمري خلافة بداهته العقل فلهذا ليس معارضة بالبداهة المدعي والتمس بقرينة
الدليل المدعي لكنه دعوى البداهة بمنزلة اقامة الدليل كانه قال انه احكم ثابت

لانه يدعى والثاني المعارضه بالبداهه على البداهه الحسين بداهه بالبرليل
مثل ان يقول المدعي بداهه لانه من المحسوسات فيقول السائل خلاف هذا
احكم بابت بالبداهه قد عوى الخصم البداهه بمنزلة قائمه البرليل والثالث
المعارضه بالبرليل على احكم الذي يدعي المدعي بداهته كما اذا قال المدعي هذا احكم
بداهه يقول السائل لماذا لعل يدل على خلافه وسنرى البرليل والاربع المعارضة
بالبرليل على احكم الذي يدعي المدعي بداهته بالبرليل كما اذا قال المدعي هذا
احكم بداهه لانه من المحسوسات فيقول السائل لن دليل يدل على خلاف هذا
احكم فهذه الاقسام الخمسة للمعارضه تزود في جواز بعضها وقالوا في غير جاز
اما الاول فلانه غير باغ لانه اذا استدل مدعي على مطلوب ما وله كثره و
اخص استدلاله بصيغته بالبرليل واحد سقطت تلك الدلائل لهذا البرليل
ولا يثبت من غير العرفين وانما الثاني فلانه لا دليل في شئ من الجاهلين و
كذا الثالث لانه البرليل الذي اقامه المدعي انما يثبت على دعوى البداهه
لا على احكم واما الرابع فلانه لا دليل في جواب المدعي وكذا الخامس لما ذكرنا
من انقاض البرليل على دعوى البداهه لا على احكم والى تأملت فيما ذكرنا من
تفصيل الاقسام الاربع فبظهر لي وجوب جوازها اما وجوب جواز الاول هو انه لما
عارض البرليل الثاني للمعطل دليل المعارض يقع دليل الاول سلما في المعارضه
فاحسن التفصيل ليظهر لك الحق والحق جوازها اي جواز ما رد وفيه النقض ومنه
اي جاز اجل الجواز المذكور ادعي اي اجل المناظره ان الشان اذا عوقب البداهه
بالبرهان كان ذلك البرهان حتى بالاهتمت بالانقلي كما ان البرليل النقلي اذا
عوض بالعقلي كان العقلي احق بالقبول والاعتبار في جميع الاوقات
الا اذا افتاد البرليل العقلي الصلح مثل ان يكون حكما في القرن او كذب المتواتر
بقهره المراد بكونه البرليل الموعود فمجهولها اي المعارضه ما يتناول النقض
والاحض مما النقض والمساوي كذا الاول كما اذا استدل احليم على ان العالم

قدّم استدلال المتكلم معارضاً على انه ليس بقدم والثاني كما استدلال الفاسك
 على ان الترتيب في الوضوء فرض من استدلال الحق معارضاً على انه سنة
 والمآل كما اذا استدلال الحكم على ان اجسم مركب من الطين والصور استدلال
 المتكلم معارضاً على انه مركب من اجزاء التي لا يتجزأ التي لا يتجزأ الثامن قد سقض
 المقدمه المعينه من الدليل بان لا يستدل بحاف او باو معارض بان لا يستدل
 على خلافها وكل واحد من ذلك النقص والمعارضه بعد اقامه المعلن الدليل
 عليها اي على تلك المقدمه ويسمى المذكور الذي هو بالبنية الى تلك المقدمه
 نقص او معارضه مما يقتضيه سبيل المعارضه او على سبيل النقص نشر
 على خلاف ترتيبها اللفظ اخذ من الاقرب وذلك اي لتبينه من اقضيه
 لوجود معنى المنع بينه بان الدليل الذي اى على تلك المقدمه مقدمه وبينه
 الى معنى على ما سبق طلب الدليل ولا طلب به من قبل مقدمه السائل الى
 عند الدليل وانبات خلاف المقدمه فالاولى ان يقال تسميته
مما يقتضيه لما ذكرته لها فيكون كل واحد منها كلاً على المقدمه قيل قبلها
 اي قبل اقامه الدليل عليها ايضاً للمعلم بمرزوم الفادى على ان اى ما
 الدليل الذي يستلزم صحة المقدمه على كل حال سواء اقيم او لم يقيم اما اذا اقيم
 فظاهر وانما اذا لم يقيم فظاهر اذا كانت المقدمه نظيره فلا بد ان يكون
 المعلن عليها وليس فنقص المقدمه مرجع الى ان الدليل عليها لو كان صحيحاً
 منهم منه محال لانه يلزم من صحته تلك المقدمه مع انها باطله ولما اخرجوا
 بان الاستدلال كانت مادته موجوده معنى ان ما صدق عليه يقتضيه المقدمه المنكوه
 يكون موجوداً حقيقة فانفس الامر مرجع المعنى الى النقص الاجمالى لانه على ذلك
 المقدمه مرطبه فساد المقدمه المنكوه التي هي خرافه الدليل وفيه اوجه مستلزم
 لفساد الكل وانت تعلم انك السائل لا بد ان لا تقره اي ذلك المذكور
 في المناقضه على سبيل المعارضه او على سبيل النقص لظهور المنع بانه يقال

حجة

لانه يبرهن في الثاني المعارضه بالبراهينه على البراهين المدعى بالبراهين
مثل ان يقول المدعى بربهي لانه في المحسوسات فيقول السائل خلاف هذا
احكم بآب بالبراهينه قد عوى انضم البراهينه بمنزلة قائمه البراهين والثالث
المعارضه بالبراهين على احكم الذي يدعى المدعى برباهينه كما اذا قال المدعى هذا احكم
ببرهي لقول السائل لتاويل بدل على خلافه وسنرى البراهين والاربع المعارضة
بالدليل على احكم الذي يدعى المدعى برباهينه بالبراهين كما اذا قال المدعى هذا
احكم بربهي لانه في المحسوسات يقول السائل لن دليل بدل على خلاف هذا
احكم فلهذا الاقامه للمعارضه تزود في جواز بعضها وقالوا في غير جاز
اما الاول فلانه غير باغ لانه اذا استدل مدعى على مطلوب ما وله كثره و
انضم استدلاله لحيثه بالبراهين واحده سقطت تلك الدلائل لهذا البراهين
ولا يثبت من غير العرفين وانما الثاني فلانه لا دليل في شئ من البراهين
كذا الثالث لانه البراهين الذي اقامه المدعى انما يثبت على دعوى البراهينه
لا على احكم واما الرابع فلانه لا دليل في جواب المدعى وكذا الخامس لما ذكرنا
في اشفاض البراهين على دعوى البراهينه لا على احكم والى تأملت فيما ذكرنا من
تفصيل الاقامه الاربعه فيظهر لك وجه جوازها واما وجه جواز الاول فهو انه لما
عارض البراهين الثاني للمعطل دليل المعارض يقع دليل الاول سلما في المعارضه
فاحسن التفصيل لينظر لك الحق والحق جوازها اي جواز ما رد وفيه النقض ومنه
اي جاز اجل الجواز المذكور ادعى اي اجل المناظره ان الشان اذا عوى حق البراهين
بالبرهان كان ذلك البرهان حتى بالاهتساب والانتقال كما ان البراهين النقلي اذا
عوى بالحقلي كان الحقلي احق بالقبول والاعتبار في جميع الاوقات
الا اذا افتاد البراهين الصانع مثل ان يكون حكما في القرن او كذب المتواتر
بقوله المراد بآب البراهين المعروضه منوها اي المعارضه ما يتناول النقض
والاحض من النقض والمساوي كذا في الاول كما اذا استدل احكم على ان العالم

قدّم استدلال المتكلم معارضا على انه ليس بقدم والثاني كما استدلال الفاسك
 على ان الترتيب في الوضوء فرض استدلال اهلنا معارضا على انه سنة
 والمآل كما اذا استدلال اهلنا على ان اجسام مركبة من الطين والصور استدلال
 المتكلم معارضا على انه مركبة من اجزاء التي لا يتجزى البرق الثامن قد سقض
 المقدمه المعينه من الدليل بان استدلال عاقل او غير عاقل بان يستدل
 على خلافها وكل واحد من ذلك النقص والمعارضه بعد اقامه المعلن الدليل
 عليها اي على تلك المقدمه ويسمى المذكور الذي هو بالبرهان على تلك المقدمه
 نقض او معارضا معارضا على سبيل المعارضه او على سبيل النقض نشر
 على خلاف ترتيبها اللف اخذ ان الاقرب وذلك اي لتبينه من مقدمه
 لوجود معنى المنع بينه بان الدليل الذي اى على تلك المقدمه مقدمه وبینه
 الى معنى على ما سبق طلب الدليل ولا طلب به من قبل مقدمه السائل الثاني
 عند الدليل وانبات خلاف المقدمه فالاولى ان يقال تسميته
مما تقدمت شاركتها في كون كل واحد منهما كالمعارضه قيل قبلها
 اي قبل اقامه الدليل عليها ايضه للمعلم بمرزوم الفادى على ان اى فادى
 الدليل الذي يستلزم صحة المقدمه على كل حال سواء اقيم اولم يقيم اما اذا اقيم
 قطاهروا لا اذ لم يقيم فانه اذا كانت المقدمه نظره فلا بد ان يكون
 المعلن عليها وليس فنقض المقدمه مرجع الى ان الدليل عليها لو كان صحيحا
 لم يرد منه محال لانه يرد من صحتها صحة تلك المقدمه مع انها باطله ولما اخرجوا
 بان الاستدلال كانت مادته موجوده معنى ان ما صدق عليه فنقض المقدمه المنع
 يكون موجودا حقه فانفس الامر مرجع المعنى الى النقض الاجمالى لانه على ذلك
 المقدمه مرطبه فساد المقدمه المنوعه التي هي خزائن الدليل وفيه اوجه مستلزم
 لفساد الكل وانت تعلم ان الالسان لا يلام بقرينه اى ذلك المذكور
 في المناقضه على سبيل المعارضه او على سبيل النقض لظهور المنع بانه يقال

حجة

مستند

لازم لانه كذا وكذا الحق ما دة السندج اى حين اذا كانت المقدمة متخذة
غير لولها او معارضا وليطهره ليل الا وكذا الحق ما دة السندج اى حين اذا كانت المقدمة متخذة
الى النقض كما دة وقد وقع النقض عليها اى على المقدمة بانضمامها الى الاول
مقدمة حقة ونفسها ليس من اجتماعها الى المحال وهذا يظهر من ذلك مسلم
المقدمة ضرورة عدم استلزام المقدمة الحقه محالا والالم يكن حقة فلو كان ذلك
تلك المقدمة صحيحة لما ازمن اجتماعها الى المحال البحث التاسع لا يحسن ايراد
النقض والمعارضة اذا كان المستدل من كلامه انطاليق من حقة غير
التشكيك لانه لا يبدى على حقيقه مقالة وانما يتبقى بها ملك بل حقة من ايراد
الدليل ايقاع الشك في حسن الخي طيب وهو اى ايقاع الشك بايراد
بعد النقض والمعارضة فلا ينفى عن ولا لا ينفى لا يحسن حقة دون
المنافضة فانه يحسن ايراد اذ الوضو منها ظهور تلك المقدمة ولا يلزم
من ذلك ابطال موضه حتى ينافي بالقاوه ولعله عند هذا البحث من المقاصد
مبنى على القدر هو المعترف في المناظره ففقد اطراف الصواب ولو من جانب
واما اذا اعتبر من غير ذلك من اجابته فلا وجه لا بدراج هذا البحث في
المقاصد لانه على ذلك العقده لم يكن المحاط به هو ذلك المستدل ففقد اطراف
على اى وجه كان واذا اجتمع المنوع الشك في المنوع الحق بالمقدم على كل
من اخرين لان في الاخرين عدول السبل على ما هو حقة لان حقة السبل على
يستقر ولا يتقوض الدليل المعلن بالافاد لا صري ولا ضمن ويمكن ان
يوجب تقدم المنوع بانه قدج في جزا الدليل وقد حققت قبل اتمام الدليل ايضا
كجلا في الاخرين والمعارضة الحق بالتأخر لانها قدج في صحة الدليل ضمن
وقبل مقدم البعض على المناقضة لان النقض اقوى منها لانه قدج
صحة الدليل بخلاف المناقضة فاما مقدمان على المعارضة قال في نقل
وقد توالت المعارضه اقوى من النقض فغيا ورفق لانه المعارضه

[illegible]

ليس في البحث في شيء وعلم أي المسح هو النقص يمنع ما يلزم منه الدليل
مفسر المقدمة الواضحة في هذا المنع عما سوفقت عليه الدليل سواء كان
جزا أو لا كما سبق أو تفسيره بالقبول لا بالاعتبار حتى الدليل وتامه بدونه
فذلك المنع داخل في المنع على القدر ما ذكرتم يوجد بحيث يمنع من الدليل
أو أن يكون داخل في واحد من الثلاثة إما العنصر إذا كان بطريق البحث
كما إذا اقتضى الدليل من المقدمة المعينة ولم يتعرض للمنحاصل فهو غير
مستحق البطلان عند المحققين فلا يرد به النقص أيضا لما في غير بيان إلا أن
المتصور أن يكون إثباته فقال خاتمة قد عطلت إلى المنظره
سواء بطريق طلب النقص أو طلب الدليل والمنع والنقص أو المعارض
معلق بالأحكام أو منه صريح كانت تلك الأحكام كما في الدعاوى أو
كما في التوقيعات أو في ما لم يثبت في التوقيعات حكم ضمنى على المحذور ذلك
تقرر له لا تصور المنظره بينه وبينه وما يقال فيقول المنظره في التوقيعات
اعتباركم ضمنى كما ينبغي أن يكون على طريق اعتباره وكذا يصح طلب
النقل في الكلام الاستثنائي كما إذا قال أحد قال النبي صلى الله عليه
وسلم كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر السبيل وهو المفرد كما إذا
نقل بولف شيء مفرد ولو تم إثباته إلى عدم تمامه فانه مخالف
صدق حيوان أبيه على فرض مثل مع اعتبار كون تعلقه بالانسان
وكذا أنما يطلبه في قوله على كن في الدنيا كأنك غريب كونه تولى النبي صلى الله
عليه وسلم وهو جاز لا يصح الانشائي كما يشهد به الوهماء وأما المفرد فيجوز
ما بين الأول لا يحتاج إلى العنايت فهمهم أي فهو هم كذا المنظره المشهور
بين الجمهور والمنقول في وضع الفن وهو توجبه المتقاضيين في النسبة بين
أظهار اللصواب فلا يرد أنه يجوز أن يكون المنظره بما لا يلزم بهم مما ذكر
المقدّم مثل أن يقول المعاطرة توجبه المتقاضيين في شيء مما يكون نسبه

ولا وكسر القوم عند البحث قاله ما يرد على القول لا يرد على شيء من القول الثالث
غير ضروريه فانه يمكن اعتبار العيب وادراج الاكيات الواردة في الابا
المعجزة والسعييل في القواعد اليق بالحيطة والحفظ وصية اي هذه وصية
الكتاب لانا وادرج المصالح المتعلقين سماها وصية لانها في احوال الكتاب
لا يكون الوثيقية في احوال العمل لا يحسن الاستعمال في البحث قبل العلم بتأثيره
في عدمه فواحد للمناشاة جانبين المحلل وجانبين الابل اما كونه قاسمه
في جانب المحلل فلانها ربما يغير الدليل او يزيد علمه شيء لا يرد عليه شيء او يفتقر
شيئا او يترك ويصل مقدمه نظره او يتبينه فحينئذ كل كلام من غير وقت فحينئذ
البيان بما يقتضي المناظره وسوء الوقت ولا يسهل ذلك لقوات امرهم
بشيء او ديني وافيضار بما يقع في البحث تقرب كلام من علم احوال ما راق
في جهة المحلل فيطرح جهده بالان سس وافيضار بما يحصل في مثلنا نظره دورا
لرأس واما كونه قاسمه في جانب الابل فلانها ربما يحفظ او بالاستعمال في
البحث فيظهر شيئا جديدا ولا يترك المحلل بعد ذلك الكلام كلاما ينظره في حقيقته
علمه في كلام بعد ذلك بعد ذلك الدليل وليا اعلم مقدمه نظره في حقيقته
فلا يتجلى الى انظره في جهده الذي ما يحفظ به الناس ورمي يوزون الاستعمال
في البحث بالاف وحقن من في ايامنا لكثرة وكثرة العناد اما الوجوه
والمشقة الاجرة لكونه قاسمه في جانب المحلل فيصعب ان يكون مرجو ما لكونه
قاسمه في جانب الابل الصبر كما لا يخفى ومن جهد الواجب العلم في كل كلام بما هو
وظيفة الكلام في الكلام فانه يجب ان لا يحكم منه بالمعصيات للمعصيات
انه لا يكتفي في الاعتقاد الا انه في الحكم في السقم في وظائف الظني لانها في
العمل في كل كلام في الامارة فليكن في السقم في وظائف الظني لانها في
في السقم في كل كلام في الامارة فليكن في السقم في وظائف الظني لانها في
في السقم في كل كلام في الامارة فليكن في السقم في وظائف الظني لانها في

قوله

الظني بذلك الشيء وكونه الدليل محتملا لوزنه لا ينافي ذلك كما اذا قال الطبيب
 السقوني لا سهل لنا تصديقك من قولك من هذا السؤال السائل يجوز ان
 يكون من قولك افراد السقوني غير سهل لكن ما وجدت في نفسك فان
 مثل هذا السؤال لا يقيد شيئا لان عرض الطبيب انها مواصفات الظن
 يكون من هذا لان جميع قواعد الطبيب ظنه بهذا الاحتمال لا ينافي فيه من هذا
 امور لابد للنظر فيها ذكر في الدين الرازي فيلحقه الاول انه يجب على
 المتأمل ان يحترز عن الاحتقار في الكلام عند المناظرة لعل كل بالهذه والى
 ان تحترز عن المطول فيه لئلا يودي الى الامتال والتألت ان يستعمل الآلة
 الغريبة والاربع ان لا يستعمل المحقق للمؤمن بلا ورنه معينة المراد والى من
 ان تحترز عما لا دخل له في المقصود لعل كج الكلام غير الضبط وعلما بلزم البعد
 عن الخطا والتدبر الى لا يفتك ولا يرفع الصوت ولا يكلم الكلام السهوا
 عند المناظرة لانها صفات اجماعها وظن الغرض لانهم سرون بما جعلهم
 والابح ان تحترز ان كان مهيبا محرا او منة اخم واحترامه رايه من قولك
 نظروا هذه في حيزه والثامن ان لا يكسب الخضم حصر الدلائل يصدر من كلام صفيق
 وبذلك تغلب عليه الخضم الصفيق واتقول مستقيما به قال انه معنى
 للمناظر ان يقصده سكات الخضم في زمان قليل لانه يصدر باسرع
 مقدمات واجبه وجوب عليه الخضم وان لا كلبس بين المناظرة
 مسكيا جلب الملوك والافراد بل جلب الغنى لان هذه مما يوجب
 اجتماع الذهب ومخلو صدى الانتشار وان لا يكون جامعا بكثرة الجمع
 ولا عاطف لانها مما يوجب ان الغضب المناقشة للمناظرة ولا مقلدا
 كما لا مثالا ايضا لانه يوجب جموده الطبع وجموده مشغل الصفة
 عن هذه النسخة المسماة بالمشيدة شرح الشريعة
 مالكة محمد ماه وكاتبه نور محمد طالب علم خاك باي درويش
 سارح الاسد محمد المحم

الاسد

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١





